

جامعة الجبالي بونعامه - خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

السنة الثانية ليسانس علوم مالية ومحاسبة

مقياس: المعايير المحاسبية الدولية

البحث الثاني: الفضائح المالية لشركتي **Worldcom** و **Enron** وأثرهما على المحاسبة

ملخص:

لقد شهد العالم في بداية القرن الواحد والعشرون مجموعة من الفضائح في المجال الاقتصادي، أهمها الفضائح المالية لشركتي **Worldcom** و **Enron** في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا كنتيجة لتواطؤ شركات المراجعة التي كانت تقوم بالتدقيق على حسابات هذه الشركات، إضافة إلى استخدام حيل محاسبية أو ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال إظهار صورة غير حقيقية عن المركز المالي لهذه الشركات، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في النظم المحاسبية، وقواعد الحوكمة، إضافة إلى إعادة النظر في القواعد التنظيمية التي تؤطر مهنة المراجعة.

أولاً- فضيحة شركة **Enron**:

تأسست شركة "إنرون" في جويلية 1985 كنتيجة لاندماج شركة هيوستن للغاز الطبيعي وشركة إنترموت، وهما شركتا أنابيب للغاز الطبيعي، وكانت الشركة من أكبر 7 شركات في أمريكا ووظيفتها تسهيل نقل الغاز بين المنتجين والمستعملين له، وهي تملك خطوط أنابيب للغاز الطبيعي يبلغ طولها 37 ألف ميل تربط بين الولايات الأمريكية المختلفة.

بدأت شركة "إنرون" نشاطها كشركة تموين بأنابيب الغاز الطبيعي الذي عرفت فيه نموا سريعا، ثم تحولت إلى بيع الطاقة والمواد الأولية، وبعدها قامت بتحويل نشاطها كليا من شركة صناعية أو تجارية إلى القيام بالعمليات المالية المتمثلة في ضمان عمليات تغطية المخاطر الناجمة عن التقلبات في الأسعار من خلال التعامل بالمنتجات المالية المشتقة.

لقد تنامي سعر سهم الشركة على مدار السنوات حتى وصل إلى 90 دولار في منتصف عام 2000، ولكنه فقد قيمته فجأة حتى أصبح يساوي حوالي 90 سنتا في عام 2001، مما أدى إلى ظهور بنود السداد في وسائل التمويل التي لم تستطع شركة "إنرون" التعامل معها، حيث انتقل تصنيفها الائتماني إلى وضع غير مرغوب فيه، مما تسبب في انهيار سعر السهم، وفي بداية ديسمبر 2001 رفعت شركة "إنرون" دعوى أكبر فضيحة إفلاس شهدته الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن.

ثانياً-فضيحة شركة Worldcom:

تعد شركة ورلدكوم ثاني أكبر شركة للاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية، لها أكثر من 20 مليون عميل، كما بلغ عدد موظفيها 60 ألف موظف، حيث شملت عملياتها 65 دولة، ورغم قيمة هذه الشركة في أمريكا إلا أنها لم تتخلص من متاعب الفساد المالي، إذ عرفت هذه الشركة العديد من التلاعبات المالية أدت إلى انهيار أسهمها من 64 دولار عام 1999 إلى 9 سنتات عام 2002، وهذا بعد أن قامت الشركة بالكشف أنها سجلت بشكل غير سليم لـ 3.85 مليار دولار في صورة نفقات على النحو الآتي:

- 661 مليون في الفصل الأول من عام 2001؛

- 610 مليون في الفصل الثاني من عام 2001؛

- 743 مليون في الفصل الثالث من عام 2001؛

- 931 مليون في الفصل الرابع من عام 2001؛

- 797 مليون في الفصل الأول من عام 2002.

وأعلنت الشركة أن هذه التحويلات غير القانونية ستخفض الأرباح بقيمة 6.339 مليار دولار عام 2001 و1.368 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2002، الأمر الذي أدى إلى فقدان ثقتها في السوق، حيث أن الشركة منذ عام 1999 حتى شهر ماي 2002 قد أبدعت في استخدام حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي، وقدمت صورة مغرية مبالغ فيها عن أرباحها، بهدف رفع سعر السهم، مما أدى إلى تحقيق ثراء للمدير التنفيذي الذي كان قد اشترى حصة من أسهم الشركة بأسعار منخفضة، وبعد التحقيقات تأكد أن الشركة قد ضخمت أصولها بما قيمته 11 بليون دولار.

ثالثاً-أثر الفضائح المالية على المحاسبة:

استجابة للفضائح المالية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع قضية شركة "إنرون" للطاقة التي أعلنت إفلاسها في ديسمبر 2001، كنتيجة لإخفائها نحو مليار دولار في حساباتها بتواطؤ شركة "آرثر أندرسون" لخدمات المحاسبة والمراجعة، والتي أفلست بدورها في نوفمبر 2001 وغيرها من الشركات، صدر قانون (SOX) عام 2002، والذي يهدف إلى إعادة الثقة للمستثمرين حول سوق رأس المال الأمريكي وهذا بالتركيز على:

- مصداقية المعلومات المنشورة من طرف الشركات؛

- القواعد التنظيمية التي توطر عمل ومسؤوليات المراجعين، المجالس الاستشارية ووكالات التصنيف الائتماني؛

- الحاجة إلى قواعد حوكمة الشركات.

يتشكل قانون (SOX) من 11 فصلا، وكل فصل يحتوي على فروع، أي ما مجموعه 66 فرع ككل، حيث تتمثل هذه الفصول التي وردت في قانون (SOX) فيما يلي:

- الفصل الأول: مجلس الإشراف المحاسبي العام في الشركة؛
- الفصل الثاني: استقلالية المراجعين؛
- الفصل الثالث: مسؤوليات الشركة؛
- الفصل الرابع: تحسين الإفصاح المالي؛
- الفصل الخامس: تحليل تضارب المصالح؛
- الفصل السادس: لجنة الموارد والسلطات؛
- الفصل السابع: التقارير والدراسات؛
- الفصل الثامن: مساءلة الشركة وجرائم التدليس والاختلاس؛
- الفصل التاسع: تحسين تطوير عقوبة الجرائم المتصلة؛
- الفصل العاشر: عائد الضرائب من الشركات؛
- الفصل الحادي عشر: المساءلة والتدليس بالشركات.